

تقرير الوفد المشارك في أعمال
الندوة الإقليمية للبرلمانات العربية
بعنوان (البرلمان والموازنة
والنوع الاجتماعي) ، والتي عقدت
في بيروت خلال الفترة من
٢٢-٢٤ يونيو ٢٠٠٤م



التاريخ : ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤م

الموثر

صاحب المعالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد ،

يسرنا أن نرفع إلى معاليكم طي هذا الكتاب تقرير وفد ممثلي مجلس الشورى
المشارك في أعمال الندوة الإقليمية للبرلمانات العربية بعنوان: " البرلمان والموازنة
والنوع الاجتماعي " التي عقدت في بيروت خلال الفترة ما بين ٢٢-٢٤ يونيو ٢٠٠٤م .
برجاء التفضل بالنظر واتخاذ اللازم نحو عرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

د. نعيمة فيصل الدوسري
عضو مجلس الشورى

عصام يوسف جناحي
عضو مجلس الشورى

| | | |
|----------------------------------|--|----------------------------|
| Shura Council Chairman Office | | مجلس الشورى مكتب الرئيس |
| وارد | | |
| 1 0 NOV 2004 | | |
| الرقم : ٢/٤٤ | | |
| الوقت : | | |

مملكة البحرين

مجلس الشورى

تقرير للعرض على المجلس بخصوص

الندوة الإقليمية للبرلمانات العربية بعنوان

”البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي“

والتي عقدت في بيروت ما بين ٢٢ - ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ م.

المقدمة

تلبية لدعوة كريمة من دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري، وبتنظيم من الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس النواب اللبناني أقيمت ندوة إقليمية للبرلمانات العربية بعنوان "البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي" في بيروت خلال الفترة ما بين ٢٢ - ٢٤ يونيو ٢٠٠٤م.

شارك وفد مجلسي الشورى والنواب الذي ضم كلا من :

١. السيد عصام يوسف جناحي
 ٢. الدكتورة نعيمة فيصل الدوسري
 ٣. السيد عيسى أحمد أبو الفتح
 ٤. السيد نوار علي المحمود
 ٥. السيد خالد عمر الرميحي
- عضو مجلس الشورى.
عضو مجلس الشورى.
عضو مجلس النواب.
الأمين العام المساعد للشئون الإدارية
والمالية والمعلومات بمجلس النواب.
أمين سر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
بمجلس الشورى.

هدفت الندوة بشكل عام إلى المساهمة في تحسين عمل البرلمانات العربية لكي تتمكن بدورها من المشاركة بفعالية أكبر في تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح وهما من دعائم التنمية. وهدفت بصورة خاصة إلى:

- تمكين أعضاء مجالس النواب وموظفيها في البلدان العربية من فهم أعمق لعملية المصادقة على الموازنة.

- تزويد أعضاء مجالس النواب وموظفيها بالأدوات والموارد اللازمة لتطوير الموازنة وتحليلها.
- تعزيز قدرات اللجان البرلمانية للمال والموازنة وتعزيز دورها ومشاركتها في عملية إعداد الموازنة.
- تعريف المشاركين بتبعات إعداد الموازنة من منظور المساواة بين الجنسين من الناحية النظرية والعملية.

واكتسب انعقاد هذه الندوة أهمية خاصة من نواح عدة:

أولها- موضوع الندوة الذي عالج دور البرلمان في عملية إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها وربطه بموضوع المساواة بين النساء والرجال. وفي هذا إشارة واضحة إلى الرغبة في تعزيز دور المرأة في عملية إعداد الموازنة التي بلغت دوراً بالغ الأهمية في حياة البلدان والشعوب.

الأمر الثاني الذي أعطى لهذه الندوة أهميتها الخاصة هو راهنية هذا الموضوع بالنسبة لمجموعة كبيرة من البلدان والبرلمانات ومنها بلداننا العربية وبرلماناتها ومجالسها.

الأمر الثالث الذي أضفى على هذه الندوة نكهة خاصة هو الهدف المزدوج الذي سعت إليه والذي تلخص بالإسهام في تحسين عمل البرلمانات والمجالس العربية لكي تتمكن- من خلال المشاركة الفعالة لأعضائها من الجنسين- من تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد اللذين يشكلان دعامتين أساسيتين من دعائم عملية التنمية.

مشاركات أعضاء الوفد في فعاليات الندوة:

فعاليات اليوم الأول الثلاثاء ٢٢ يونيو ٢٠٠٤ م :

عند الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٤م افتتحت في مقر مجلس النواب اللبناني فعاليات الجلسة الافتتاحية من الندوة البرلمانية العربية حول البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي بكلمة لدولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي / رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري ذكر فيها أن هذا اللقاء البرلماني يشكل فرصة هامة لدعوة البرلمانيين العرب إلى ممارسة مختلف الضغوط على أنفسهم وعلى القادة والحكومات العربية للأخذ بالتوصيات الصادرة عن القمم الثلاث للمرأة العربية، والندوات السبع المرافقة لها والتي نظمت في أكثر من عاصمة عربية حول مطالب وحقوق المرأة العربية. ويرى أن هذه الندوات تهدف إلى تأكيد رفض كل المحاولات الحكومية لتهميش البرلمانات انطلاقاً من قانون الموازنة باعتباره أهم إعلان سياسي تدلي به السلطة التنفيذية خلال السنة، وتعكس من خلالها القيم السياسية التي تستند إليها السياسة الوطنية في كل دولة.

ثم تبعتها كلمة لممثل الاتحاد البرلماني الدولي السيد مارتن تشونغونغ أشار فيها إلى أهمية عقد هذه الندوة في بيروت، ويرى أن مثل هذه الندوات تكتسب المزيد من الطاقات من أجل أن تكون امتداداً للاتحادات البرلمانية.

وبعدها كلمة لممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السفير ايف دوسان قال فيها :
"تشكل قدرة البرلمانات على المساهمة في الموازنة عنصراً حيوياً في مسئولية البرلمان في مراقبة عمل الحكومة. عندما تساهم البرلمانات في مشاركة الحكومات في وضع

الموازنة، ستزداد القاعدة الشعبية للبرلمان والثقة به، وبالتالي ستزداد ثقة الرأي العام ويلاقى البرلمان الدعم الكافي لتحقيق الديمقراطية".

أعقبها كلمة للأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج قال فيها: " من كل ما تقدم يتبدى لنا أهمية الموازنة من جهة ويتضح سبب الاهتمام الكبير الذي توليه لها البرلمانات، من جهة أخرى، فالبرلمانات والبرلمانيون يلعبون دوراً أساسياً في هذا المجال باعتبارهم صانعي القوانين - وهو الجانب التشريعي من مهمتهم - وكذلك باعتبارهم مراقبي عمل الحكومة - وهو الجانب الرقابي من مهمتهم كممثلين لشعوبهم. ومن هنا يمكن القول إن الإدراك الصحيح لأهمية الموازنة العامة وعملية إعدادها والحرص على تطبيقها بصورة جيدة سوف يؤدي - لا محالة - إلى تعزيز دور البرلمانيين في عملية إعداد الموازنة وضمان التوزيع العادل لموارد الدولة بما يؤمن رفاهية الجميع ويضمن الشفافية والمساواة".

واختتمت الكلمات بكلمة للأمين العام لمجلس النواب اللبناني السيد عدنان ضاهر استعرض فيها تطور مفهوم الموازنة، والمؤسسات المشاركة في إعداد الموازنة، إلى جانب التعرض إلى مجموعة من تجارب بعض الدول العربية في مجال إعداد الميزانية.

وفي تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً بدأت جلسة العمل الأولى في مقر بيت الأمم المتحدة في بيروت بمحاضرة بعنوان: " البرلمان وعملية وضع الميزانية عناصر لمراجعة التنوعات الوطنية والإقليمية " ألقاها:
السيد فيليب ماريني المقرر العام للجنة المالية بمجلس الشيوخ الفرنسي.

استعرض السيد ماريني مجموعة من التجارب التي مر بها بعض الدول المتقدمة في سبيل الوصول إلى موازنة يشترك في وضعها كل من الحكومة والبرلمان.

وكانت هناك مداخلة من النائب عيسى أحمد أبو الفتح عضو مجلس النواب البحريني
تضمنت التالي:

معالي الرئيس السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه من الأهمية بمكان أن نعمل جاهدين على ترسيخ مفهوم التنمية والتي هي
بمثابة البيئة الحاضنة والمعطاء لجميع حقوق المواطنة.

إن مفهوم الموازنة من منظور المساواة بين الجنسين قد يتباين من بلد إلى آخر
بقدر ما تتفاوت خصوصيات وتقاليد وعادات أي مجتمع ، وكذلك الآليات المتبعة في
إعداد الميزانية، حيث إن الهدف الأساسي للتنمية هو أن تشمل المبالغ المعتمدة للخدمات
في الميزانية لكلا الجنسين بلا تفریق. والله الحمد وبفضله علينا بالدين الإسلامي وما
يحتويه من مبادئ وقيم فإنه لا توجد فوارق تذكر بين الجنسين في إعطاء كل منهما حقه
من الخدمات وغيرها من الحريات العامة. والحقوق فلا فرق بين الذكر والأنثى في
الحصول على ما يحتاجه من مقومات الحياة التي تتكفل بها الدولة والتي نصت عليها
مبادئ ميثاق العمل الوطني والدستور.

إن مضمون نظرتنا إلى الجنسين تنطلق من مفهوم التنمية الشاملة في التعامل بين
الجنسين وذلك تماشياً مع مضمون العدالة الاجتماعية التي تنطلق من أسس عقيدتنا
الإسلامية وكذلك المشروع الإصلاحى لتحقيق النهضة والازدهار للمملكة.

فالتنمية عملية مجتمعية تقع مسؤولياتها على جميع أفراد المجتمع ومؤسساته فلا
يجوز قصرها على المؤسسات الرسمية الحكومية دون الأهلية، كما لا يجوز حصرها

بالمسؤولين الرسميين دون بقية أفراد المجتمع. وهذا يعزز من مفهوم التنمية كعملية
جماعية متكاملة من شرائح المجتمع من كلا الجنسين وكل شريحة مكاملة للأخرى إلى أن
تصل إلى حالة الاكتمال والانتفاع.

إن التنمية لا يمكن أن يقدر لها النجاح وتؤتى أكلها وتنتشر ثمارها إلا إذا تفاعل
معها المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته وبالتأكيد التنمية ليست عملية منحصرة في الذكور
دون الإناث فكل له دوره ومهامه ولكل له الحق في الاستفادة والانتفاع من نتاج التنمية
والتفاعل معها وأن يكون له دور بها.

وإذا نظرنا للتنمية كعملية ثلاثية الأضلاع تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتحقيق
التنمية الشاملة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالتنمية الاقتصادية
تتأثر وتؤثر في التنمية الاجتماعية وكلتا التمتيتين تؤثران وتتأثران بالتنمية السياسية.
ومعادلة التحديث التي تتبناها العديد من الدول تقوم على العلاقة البنائية بين هذه الوظائف
الثلاث على افتراض أن التغيرات المادية تؤدي إلى تطور في السلوك الاجتماعي
وتساعد في حجم التوقعات والطموحات ومن ثم حتمية التنمية السياسية والتي بدورها
سوف تساعد المرأة أو أي شريحة في المجتمع من المطالبة بحقوق المواطنة كما
للمواطنة من أهمية كشخصية اعتبارية لها حقوق وواجبات.

فالتنمية الاقتصادية تنمية اجتماعية وتغيير في السلوك السياسي والمجتمع هو
البيئة التي تتفاعل فيها عملية التنمية بأبعادها الثلاثة مما يؤدي إلى الدخول في حلقة
التنمية الإيجابية. فبينما التنمية الاقتصادية تعني النمو في الناتج القومي والنمو في
متوسط دخل الفرد ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة، كما أنها تعني التحول الهيكلي في
الاقتصاد وما يدفع المجتمع إلى طريق النمو الذاتي والذي بدوره سوف يساعد على نشر

ثقافة العدالة الاجتماعية والتي سوف يكون لها دور كبير في اجتثاث الفوارق الاجتماعية في المجتمعات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفي تمام الساعة الخامسة عصراً بدأت الجلسة الثانية بمحاضرة بعنوان :
" الموازنة من منظور المساواة بين الجنسين " ألقاها كل من السيدة ويني بيانينا،
عضو مجلس النواب بالبرلمان الأوغندي، والسيد نوفل بينونا مستشار بالمملكة
المغربية استعرض كل منهما تجربة بلديهما في مجال إعداد الموازنات من منظور
المساواة بين الجنسين، وتطرقا إلى بعض القضايا التنموية التي تعوق عملية إعداد
الموازنة التي تراعي المساواة بين الجنسين في بلديهما على حد سواء.

فعاليات اليوم الثاني الأربعاء ٢٣ يونيو ٢٠٠٤ م :

في تمام الساعة التاسعة صباحاً بدأت الجلسة الأولى والتي خصصت لتبادل
الخبرات بين المشاركين، وقد استعرضت الوفود المشاركة تجاربها فيما يتعلق بالمرحل
التي تمر بها عملية إعداد الموازنة في بلدانها، وآليات الرقابة المتبعة في هذا المجال مع
عدم إغفال النوع الاجتماعي كأثر من آثار تحليل الموازنة ، وكانت هناك مداخلة من
السيد عصام جناحي عضو مجلس الشورى البحريني حيث أكد أهمية انضمام عدد من
أعضاء البرلمانات والمجالس على مستوى الوطن العربي في لجنة إعداد الموازنة بصفة
استشارية كجزء من المجموعة، وفي وقت لاحق أعد السيد عصام جناحي ورقة عن
كيفية إعداد ميزانية مملكة البحرين بينت المراحل والخطوات التي تمر بها حتى
إقرارها من قبل السلطة التشريعية في مملكة البحرين والمتمثلة في مجلسي الشورى
والنواب، وقد تم توزيع هذه الورقة على المشاركين في الندوة.

وعند الساعة العاشرة والنصف صباحاً بدأت الجلسة الثانية بمحاضرة بعنوان :
" المساءلة والشفافية في عملية الموازنة " ألقاها السيد جان جاك فيزور نائب في
مجلس النواب البلجيكي، ووزير سابق للمالية. استعرض فيها - بشيء من التفصيل -
ديوان المحاسبة الذي أصبح أداة للرقابة البرلمانية في عملية الموازنة في العديد من
الدول الأوروبية، وأعطى مثلاً على ذلك البلدان الأنجلو سكسونية، إلى جانب النموذج
البلجيكي، وأكد المحاضر الصلاحيات التي يتمتع بها ديوان المحاسبة، والتي من ضمنها
الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية والرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة، والتي اعتبرها
إحدى ركائز الديمقراطية، وأشار إلى أن الموازنة هي " وثيقة استشرافية تعتمد عادة
لمدة سنة وتتوقع مجموع الكم المالي للدولة إيرادات ونفقات، وعن مهمات البرلمان في
الموازنة قال إن البرلمانين يؤدون دوراً حاسماً ومحورياً يتوخى النقد والاستشراف.

ثم بدأت الجلسة الثالثة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً بمحاضرة
بعنوان : " دمج مسألة النوع الاجتماعي في عملية إعداد موازنة الدولة وتحليلها "
ألقاها السيد نوفل بينونا مستشار بالمملكة المغربية.

واصل المحاضر استعراض تجربة بلده بشكل خاص والمنطقة الأفريقية بشكل عام،
في تأثير تحليل الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي، ولقد دعم المحاضر موقفه
بالعديد من الأرقام والإحصائيات التي تعبر عن مجموعة من القضايا والهموم التنموية
في بلده كقضايا الفقر والامية وعزوف الفئات الاجتماعية من الذكور والإناث عن
الدخول إلى المدارس وتفضيلهم عوضاً عن ذلك الدخول إلى سوق العمل، وفي هذا
السياق استعرض الجهود التي تبذلها القطاعات الرسمية والشعبية الممثلة بالحكومة
والبرلمان، بالإضافة إلى جهود المجتمع المدني من جمعيات تنموية غير حكومية الأمر
الذي يعمل على تخفيف وطأة هذه العقبات التنموية.

وكانت هناك مداخلة من قبل الدكتورة نعيمة الدوسري عضو مجلس الشورى البحريني
كانت على النحو التالي:

شكراً السيد الرئيس، إنها مداخلة وليست سؤالاً
نتكلم عن موازنات الحكومة ونتكلم عن البرامج التي تساعد في القضاء على
الفوارق الاجتماعية (Gender) والتي هي أيضاً تكلف الكثير.

ولكن لا نتكلم عن دعم القطاع الخاص لموازنة الحكومة وخاصة فيما يتعلق بزيادة
عدد مؤسسات المجتمع المدني ودعم موازنتها حتى تتمكن من تطوير عملها وأدائها أمام
المجتمع.

فهي تزيد من اعتماداتها للإسكان والصحة والتربية والتعليم والبلديات سنوياً بنسبة
وصلت إلى أكثر من ٥٠٪ للعام ٢٠٠٤م، ولكن الحاجة للدعم المادي لمؤسسات
المجتمع المدني كبيرة بالإضافة إلى مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة ومراكز التأهيل
للشباب والأطفال.

هل هذا كله يساهم في القضاء على الفوارق الاجتماعية عندما يتأهل الكل للعمل
وتحسين مستوى معيشتهم؟

إن الفوارق الاجتماعية تؤدي إلى ضعف العلاقات الإنسانية بين الناس وزيادة الهوة
بين الأغنياء والفقراء وزيادة الأمراض النفسية والانحرافات والجريمة الأمر الذي يؤدي
إلى تدهور المجتمع ككل.

التوصية هي نداء إلى القطاع الخاص للمشاركة ولو بنسبة قليلة جداً من صافي أرباحه التي لو جمعت لنفعت لتأسيس مركز أو مؤسسة اجتماعية أو صحية واحدة سنوياً، وتحصل هذه المؤسسات على الدعم المالي لتستمر في عطائها نوعاً وكماً .

إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب الدور المكمل مع الحكومة والبرلمان لتقديم البرامج التي تساهم في القضاء على الفوارق الاجتماعية (Gender)، وذلك من خلال تقديم برامج التوعية والتدريب لأهالي المناطق التي تتواجد فيها هذه المؤسسات، وكذلك من خلال الدراسات التي تقوم بها للتعرف إلى مستوى الخدمات التي تقدم لأهالي هذه المناطق سواء كانت تعليمية، صحية، إسكانية، بلدية وغيرها، تتعرف إلى المشاكل سواء كانت من جانب القائمين على تقديم هذه الخدمات أو من جانب الناس الذين يسكنون مناطق هذه المؤسسات، وما هي الاقتراحات للحلول وبالتالي يتطلب من الحكومة وضع التقديرات المالية عندما تتأكد من جانبها من هذه الاحتياجات بلقاء الطرفين.

من هنا أستطيع القول إن زيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني ودعمها مادياً ومعنوياً من قبل الحكومة عملية مهمة جداً.

ثم فتح باب المناقشة التي تركزت حول الآتي:

- في المداخلات الكويتية كان سؤال هل هناك خطة تقدم من السلطة التنفيذية إلى المجلس في موضوع الموازنة في فرنسا؟ وسأل المندوب البحريني النائب عيسى احمد أبو الفتاح عضو مجلس النواب البحريني " ما مدى تمكن المجتمع المدني الفرنسي من الحصول على الموازنة لدراساتها وقراءتها للتأكد من مدى صحة الأرقام". وهل يمكن

الحصول على المعلومات المطلوبة من خلال المؤسسات الدولية التي لها الصلاحية
لاختراق دول العالم كلها؟

وقالت النائبة المغربية سميرة بن خلدون هل يتم التطرق إلى عنوان الندوة،
متسائلة عن الأسباب التي أدت بفرنسا إلى تغيير نهجها في درس الموازنة لعام
٢٠٠٥ م.

وبعد استراحة الغداء في الساعة الثانية والنصف ترأس السيد عصام جناحي عضو
مجلس الشورى البحريني الجلسة الثالثة ، التي بدأت بمحاضرة بعنوان : " المساءلة
والشفافية في عملية الموازنة : الرقابة البرلمانية على الموازنة وديوان المحاسبة "
ألقاها كل من السيد ريك ستابنهت من معهد البنك الدولي، والسيد أوليفيه ده لامار
المقرر العام للجنة المال بمجلس الشيوخ الفرنسي .

استعرض المحاوران التطور التاريخي للرقابة البرلمانية كمفهوم نظري، وتم
الاستشهاد بأمثلة عملية مطبقة في العديد من بلدان العالم، وفيما يتعلق بالمساءلة
والشفافية تم التطرق إلى الدورة التي تمر بها عملية الميزانية ومكونات هذه الدورة، إلى
جانب دور البرلمان الرقابي الذي يهدف إلى تحسين السياسة الاقتصادية للحكومة الأمر
الذي يؤدي إلى بناء خدمة فعالة.

وفيما يخص البرلمان والموازنة تم التعرض إلى الإجراءات الفرنسية المتبعة في
وضع الموازنة، التي طبقت حديثاً والتي يأتي على رأسها القانون النظامي الصادر
بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٠١م والمتعلق بقوانين المالية التي غطت جميع أوجه القصور
التي كانت سائدة فيما يتعلق بعملية إعداد الموازنة.

وتحدث السيد ريك ستابنهت عن الموازنة كسلسلة نشاطات حكومية متواصلة ومتكاملة تحدد التخطيط المالي للدولة وتوسيع إطار الخيارات الاقتصادية بحيث تعكس أولويات السياسة العامة إضافة إلى تحديد كيفية المداخل والتغيرات الاجتماعية.

فعاليات اليوم الثالث الخميس ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ م :

في الساعة التاسعة صباحاً بدأت الجلسة الثامنة بمحاضرة بعنوان : " الوسائل والآليات المعتمدة في موازنة تأخذ بالاعتبار المساواة بين الجنسين " ألقاها السيد نوفل بينونا المستشار بالمملكة المغربية، استعرض فيها المحاضر مزيداً من تجارب بلده فيما يتعلق بقضايا التنمية التي تواجهها، وعلاقتها بعملية إعداد الموازنة من منظور النوع الاجتماعي، وتطرق بشيء من التفصيل لمجموعة من الوسائل والآليات المطبقة في هذا المجال والتي تأخذ بالاعتبار المساواة بين الجنسين.

وفي تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً بدأت عملية تقييم عام لأعمال الندوة من خلال نقاش مفتوح من قبل المشاركين تعرضوا فيه لمجموعة من الملاحظات والانطباعات للأجواء التي صاحبت الندوة، إلى جانب إلقاء المزيد من الضوء على تجارب بلدانهم في عملية إعداد الموازنة في جو سادته روح الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر.

وعند الساعة الرابعة مساءً بدأت الجلسة الختامية بمجلس النواب اللبناني بتلاوة التقرير الختامي، حيث قام السيد عدنان ضاهر الأمين العام لمجلس النواب اللبناني بتلاوته على الحضور وتضمن التقرير النقاشات التي دارت في إطار جلسات عامة مشتركة وجلسات موازية مخصصة للبرلمانيين والموظفين البرلمانيين تم إلقاء الضوء فيها على بعض المحاور الرئيسية التي نتجت عن النقاشات وجاءت مكملة للمعلومات

المنصوص عليها في الدليل المخصص للبرلمانيين بشأن " البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي " الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنساء ومعهد البنك الدولي.

وقد اختتمت الندوة لاحقاً بعد أن تم الاستماع إلى آراء الوفود المشاركة في الندوة بشأن البيان الختامي.

المرفقات

١. لائحة المشاركين (من خارج لبنان).
٢. كلمة دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب اللبناني.
٣. كلمة ممثل الاتحاد البرلماني الدولي.
٤. كلمة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٥. كلمة أمين عام الاتحاد البرلماني العربي.
٦. كلمة الأمين العام لمجلس النواب اللبناني.
٧. محاضرة بعنوان:
" البرلمان وعملية وضع الميزانية عناصر لمراجعة التنوعات الوطنية والإقليمية".
إعداد : السيد فيليب ماريني سيناتور بمجلس الشيوخ الفرنسي.
٨. محاضرة بعنوان :
" الموازنة من منظور المساواة بين الجنسين "
إعداد السيدة ويني بيانما عضو مجلس النواب الأوغندي.
٩. محاضرة بعنوان:
" مقارنة الموازنة المستندة إلى النوع الاجتماعي والمرتكزة على النتائج "
إعداد السيد نوفل بينونا مستشار بالمملكة المغربية.

١٠. محاضرة بعنوان :

"دمج مسألة النوع الاجتماعي في عملية إعداد

موازنة الدولة وتحليلها".

إعداد السيد نوفل بينونا مستشار بالمملكة المغربية.

١١. محاضرة بعنوان :

"المساءلة والشفافية في عملية الموازنة، ديوان المحاسبة".

إعداد السيد جان جاك فيزور نائب في مجلس النواب البلجيكي.

١٢. محاضرة بعنوان :

"المساءلة والشفافية في عملية الميزانية، الأدوات والآليات".

إعداد السيد ريك ستابنهت من معهد البنك الدولي.

١٣. محاضرة بعنوان :

"الرقابة البرلمانية على المالية العامة: التدقيق الوطني".

إعداد السيد ريك ستابنهت من معهد البنك الدولي.

١٤. محاضرة بعنوان :

"البرلمان والموازنة: الإجراءات الفرنسية المتبعة في وضع الموازنة".

إعداد السيد أوليفيه ده لامار المقرر العام للجنة المال بمجلس الشيوخ الفرنسي.

١٥. محاضرة بعنوان :

"وسائل وآليات ترمي إلى إعداد موازنة تراعي التكافؤ بين الجنسين".

إعداد السيد نوفل بينونا مستشار بالمملكة المغربية.

١٦. الجلسة الختامية وتلاوة التقرير الختامي العام

المقرر العام : السيد عدنان ضاهر الأمين العام لمجلس النواب اللبناني.

ملاحظة: للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن الندوة الرجاء الاتصال بمركزي
البحوث والمعلومات بمجلسي الشورى والنواب.